وزارة الموارد المائية والرى – فى شأن النزاع القائم بين وزارة الموارد المائية والرى وبين الوحدة المحلية لمركز ومدينة مطوبس بمحافظة كفر الشيخ حول استئداء مبلغ ٥٦٩٥٧٤.٨ جنيه مقابل الانتفاع بأراضى منافع الرى التابعة لهندسة قناطر ادفينا والمقام عليها عمارات اسكان شعبى .

استظهرت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٢٠١٠/١٢/١ وعلى ما جرى عليه افتاؤها ان الاصل فى ملكية الدولة او مصالحها او هيئاتها العامة انها ملكية عامة تتغيا منها ادارة المرافق العامة التى تضطلع باعبائها ، وان الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لانه لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العام فيما اعد له ، ويكون نقل الانتفاع به بين اشخاص القانون العام بنقل الاشراف الادارى على هذه الاموال بدون مقابل ، ولا يعد ذلك من قبيل النزول عن اموال الدولة او التصرف فيها ، وانه استثناء من هذا الاصل العام يكون للجهة العامة ان تقرر ان يكون الانتفاع بالمال العام فى الغرض الذى اعد له بمقابل – على مثل الحالة الماثلة ٠ فالمشرع فى قوانين الرى والصرف جعل لوزارة الاشغال العامة والموارد المائية – وزارة الرى سابقا – الهيمنة التامة ومطلق الاشراف على الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف بصفتها صاحبة الولاية على تلك الاملاك ، واجاز لها وبارادتها المنفردة وفقا لما تراه وتقدره ان تعهد بالاشراف على اى من املاك هذا الدومين الى غيرها من الوزارات او المصالح العامة او وحدات الادارة المحلية او الهيئات العامة بالشروط التى تراها ومنها تحصيل مقابل انتفاع تحدده ، ولا يجوز لتلك الجهات التى يعهد اليها بالاشراف اقامة منشآت او غرس اشجار فى هذه الاملاك او ان ترخص فى ذلك الا بعد موافقة وزارة الاشغال العامة على ذلك بعد تحصيل الرسم المقرر .

لما كان ذلك وكانت وزارة الاشغال والموارد المائية عهدت الى الوحدة المحلية لمركز ومدينة مطوبس بمحافظة كفر الشيخ بالاشراف على الارض محل النزاع وتم الاتفاق فى محضر تسليمها على ان تظل الارض مملوكة للوزارة ، واذ قامت الوحدة المحلية باسناد تلك الارض الى احد البنوك لاستغلالها كمشروع سكنى دون موافقة وزارة الاشغال العامة بالمخالفة لاحكام قانون الرى والصرف ولائحته التنفيذية ، فانه وبغض النظر عن مدى مشروعية هذا التصرف فى

ضوء ماسلف بيانه فان للوزارة ان تستأدى مقابل انتفاع الذى تقوم الوحدة المحلية بتحصيله من البنك عن تلك الارض والذى لايجوز ان يقل عن الفئات المقررة بالقرار الوزارى رقم ١٤٧١٧ لسنة ١٩٨٧ .الامر الذى يغدو متعينا معه – والحال كذلك – الزام الوحدة المحلية لمركز ومدينة مطوبس بمحافظة كفر الشيخ بسداد هذا المقابل مع الاحتفاظ بالملكية للوزارة .

(فتوى رقم : ٧٤٩ – بتاريخ : ٢٠١٠/١٢/٣٠- ملف رقم : ٣٩٥٨/٢/٣٢)